DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

إتفاقية قاعدة الظهران بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية عام 1951

م. أيهان جعفر محمدطاهر
قسم التاريخ - كلية التربية الأساسية - جامعة دهوك - اقليم كوردستان - العراق
الايميل: ayhan_jm@yahoo.com

الملخص

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية، الحصول على قاعدة جوية في مطار الظهران في المملكة العربية السعودية، لتسهيل العمليات العسكرية في الحرب مع اليابان، وبعد نهاية الحرب مباشرة وافقت الحكومة السعودية على عقد اتفاقية لبناء قاعدة جوية عسكرية أمريكية في الظهران، جددت هذه الإتفاقية عدة مرات حتى عام 1951، حينما جرت محادثات بين الطرفين لتوقيع اتفاقية جديدة وطويلة الأجل، تطرقت المفاوضات إلى مسألة السيادة الوطنية والفترة الزمنية للإتفاقية، والمساعدات العسكرية المقدمة إلى السعودية، وقد أرادت الحكومة الأمريكية إرضاء نظيرتها السعودية من خلال عرضها تقديم أسلحة عسكرية إليها وتدريب قواتها، لأجل الوصول إلى اتفاق مرض لها. بعد المباحثات عقدت إتفاقية مطار الظهران في الثامن عشر من حزيران 1951، مدتها خمس سنوات ويجدد لخمس سنوات أخرى، تألفت بنودها من عشرين مادة وملحق، حددت في بنود الإتفاقية مساحة المطار وحدودها التي ستستعملها القوة الجوية الأمريكية، وسيادة الدولة السعودية فيها، وسلطات وصلاحيات والتزامات وواجبات الطرفين فيها.

الكلمات المفتاحية: قاعدة الظهران، الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة العربية السعودية، إتفاقية قاعدة الظهران.

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

Dhahran Base Agreement Established Between the United States of America and the Kingdom of Saudi Arabia in 1951

Lect. Ayhan Jaafar Muhammad Tahir
History Department - College of Basic Education
Duhok University - Kurdistan Region - Iraq
Email: ayhan_jm@yahoo.com

ABSTRACT

In the last years of World War II, the United States of America attempted to obtain an air base at Dhahran Airport in Saudi Arabia, to facilitate military operations in the war with Japan, and immediately after the end of the war the Saudi government agreed to conclude an agreement to build a US military air base in Dhahran.

This agreement was renewed several times until 1951, when the talks took place between the two parties to sign a new and long-term agreement, the negotiations touched on the issue of national sovereignty, the time period of the agreement, and the military assistance provided to Saudi Arabia, The American government wanted to satisfy Saudi Arabia by offering a provide military weapons to it and training its forces, in order to reach a satisfactory agreement with her. After the talks, the Dhahran Airport Agreement was concluded on the eighteenth of June 1951, with duration of five years and renewed for another five years. The provisions consisted of twenty articles and an annex, in which thee terms of the agreement specify the area of the airport and the limits to be used by the US Air Force, and the sovereignty of the Saudi state in it, and the Authorities, powers, obligations and duties of the parties.

Keywords: Dhahran base, USA, Saudi Arabia, Dhahran base agreement.

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

المقدمة:

تكمن أهمية المملكة العربية السعودية في موقعها الاستراتيجي المهم في شبه الجزيرة العربية والمطل على الخليج العربي، وظهرت هذه الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي للمملكة في الرؤية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية، بعد ترشيحها في تأمين الوجود الاستراتيجي الأمريكي، لربط مسرح عملياتها العسكرية في أوربا والشرق الأقصى، والذي استوجب إيجاد طريق قريب وسريع الوصول، وبالتالي توفير قواعد عسكرية في منتصف هذا الطريق، واعتبرت قاعدة الظهران في المملكة العربية السعودية من بين أنسب المواقع التي توفرت فيها هذه المتطلبات، بالإضافة إلى ذلك تمتعت قاعدة الظهران بسمة قربها من آبار النفط. مثلت إنشاء قاعدة الظهران أبرز ملامح ازدياد التقارب الأمريكي-السعودي في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية وامتدت إلى فترة ما بعدها.

هدف البحث في إتفاقية قاعدة الظهران عام 1951 إلى تسليط الضوء على أهمية مطار الظهران في الخطط العسكرية والإستراتيجية للحكومات الأمريكية، وسياساتها الهادفة لضمان وجود عسكري وإن يكن صغيراً، تحمي من خلالها مصالحها النفطية في المملكة العربية السعودية، وتعبر فيها للدول الكبرى عن إهتمامها بمنطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة، ولذلك إعتمد البحث على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تتألف من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ودوائرها، والبرقيات والمراسلات المتبادلة بينها وبين سفاراتها ومفوضيتها في لندن وجدة والرياض، حول أهمية مطار الظهران والسياسات الواجب تبنيها حيالها، وتوجهات وأهداف الحكومة الأمريكية في إستخدامها لأجل خدمة المصالح الأمريكية.

المبحث الأول: أهمية مطار الظهران للولايات المتحدة الأمريكية

حظيت قاعدة الظهران منذ عام 1943بإهتمام القادة العسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية، حينما توصلوا إلى قرار مفاده ضرورة الحصول على قاعدة جوية مناسبة في الشرق الأوسط، لتسهيل العمليات العسكرية الأمريكية في حربها مع اليابان، فأعد العقيد هاري ر. سيندر[1] Harry R. Synder في سلاح الجو الأمريكي، لأول مرة خطة إنشاء مطار أمريكي على الشاطئ الغربي للخليج العربي، لتقديم التسهيلات اللازمة لحركة القوات الأمريكية بين أوروبا والشرق الأقصى، على الرغم من معارضة بريطانيا في إقامة هكذا مشروع في الخليج، بذريعة عدم وجود ضرورة عسكرية للمطار، حصلت حكومة الولايات المتحدة بالاتفاق مع المملكة العربية السعودية على قاعدة في الظهران، تتضمن قطعة أرض تقع على بعد حوالي (4,8) كم من منشآت شركة أرامكو[2] النفطية الأمريكية في المملكة، بعدها قدمت بطلب إلى الحكومة السعودية للسماح بإنشاء قاعدة جوية في الظهران[3].

تردد الملك السعودي عبدالعزيز بن سعود (1902-1953) في البداية من إنشاء قاعدة جوية على أراضيه، بسبب المعارضة البريطانية، وبعد محادثات بين دبلوماسيين أمريكيين وبريطانيين، حاول فيها الجانب الأمريكي إظهار أهمية القاعدة في الحرب ضد اليابان، وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء القاعدة الجوية في التاسع عشر من نيسان 1945، وقد أبلغت الحكومة السعودية بهذا القرار، وبعدها وافق الملك عبدالعزيز بن سعود على إنشاء قاعدة أمريكية في الظهران[4]. نصت الإتفاقية المبدأية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، أن تكون القاعدة الجوية على مسافة (8) كم من المبنى الرئيسي لشركة ارامكو، بمقدورها إيواء أكبر أنواع الطائرات حجماً[5].

قدمت الولايات المتحدة إلى الرياض في الخامس من آب 1945، نص إتفاق مقترح مدته ثلاث سنوات لبناء قاعدة جوية عسكرية أمريكية في الظهران، وافق الملك عبدالعزيز بن سعود عليها، بشرط الحفاظ على مظهر سيادة وسلطة الدولة السعودية فيها، وأصر على رفع العلم السعودي فوق منشآتها، فوجد الأمريكيون شروط الملك مقبولة، كونها ستعزز أمن وكفاءة مهام القاعدة، وسينظر القبائل المحلية إليها بإعتبارها تابعة للملك، ولن ينظروا إلى وجود أفراد معزولين من الجيش الأمريكي على أنهم محتلين، وكذلك أصر الملك على إلحاق مذكرة إضافية بالإتفاقية، تنص في حالة نفاد الحاجة العسكرية للقاعدة الجوية قبل إنتهاء السنوات الثلاث، سيعود تشغيل وصيانة القاعدة الجوية إلى الحكومة السعودية، فوافقت الحكومة الأمريكية على ذلك[6].

بدأت أعمال الإنشاءات والتوسيع في مطار الظهران في الخامس عشر من آب 1945، ولرفع قدرة المطار بحيث يستطيع إستقبال أكبر أنواع الطائرات، شرعت في بناء مدرجين بطول (7000) قدم، انتهت أعمال بنائهما في آذار 1946 أنفق عليهما حوالي (3,5) مليون دولار، قدرت التكلفة الإجمالية لتشييد مرافق المطار بحوالي

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

(50) مليون دولار، فأصبح لمطار الظهران أكثر من حظيرة للطائرات، واعتبرت أفضل مطار في منطقة الخليج العربي[7].

استمرت الولايات المتحدة في إستخدام قاعدة الظهران الجوية في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة والشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي، وتزايد الإهتمام الأمريكي في استمرار وجودها في القاعدة، بعد إعلان الرئيس الأمريكي ترومان (1949-1953) أمام الكونكرس في اذار 1947، بأن بريطانيا لم تعد في وضع يمكنها من تحمل النفقات العسكرية في الشرق الاوسط، لذلك أخذت الولايات المتحدة على عاتقها القيام بالمسئوليات التي كانت تقوم بها بريطانيا في شرقي البحر المتوسط، بالإضافة إلى إعلان الرئيس ترومان، كانت الولايات المتحدة تخشى من تهديد إحتلال سوفيتي محتمل للخليج العربي[8]. تطابق مع رغبة الولايات المتحدة البقاء في الظهران، تطلع المملكة العربية السعودية في وجود أمريكي على أراضيها، لذلك جدد الملك عبد العزيز بن سعود مدة التأجير في الثالث والعشرين من حزيران 1949 لمدة ستة أشهر، وتم الحصول على تمديدات قصيرة مماثلة حتى عام 1951[9].

المبحث الثاني: المباحثات الأمريكية-السعودية حول تمديد إتفاقية قاعدة الظهران[10]

حاولت للولايات المتحدة في مفاوضاتها مع السعودية، تحديد المتطلبات والإمكانيات الواجب توفرها في قاعدة الظهران، فقدمت هيئة الأركان المشتركة عدداً من النقاط حول ذلك وهي على النحو التالي:

1-مرافق اتصالات كفوءة في قاعدة الظهران أو الأماكن القريبة منها.

2-مرافق قاعدة جوية مناسبة.

3-الإستخدام العملي لجميع أنواع الطائرات العسكرية الحديثة، ولمهمة تدريب أمريكية بحيث يمكنها بالاشتراك مع مواطنين سعوديين، الدفاع عن المنشآت العسكرية الأمريكية في منطقة الظهران.

بدأت المحادثات بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية حول مطار الظهران، في الرابع عشر من كانون الأول 1950 عن طريق السفير الأمريكي في جدة ريموند أ. هير Raymond A. Hare، استهلها بمضمون الرسالة التي بعثها الرئيس الأمريكي ترومان إلى الملك عبد العزيز بن سعود في الحادي والثلاثين من تشرين الأول 1950، والذي أكد فيها اهتمام الولايات المتحدة في الحفاظ على استقلال المملكة العربية السعودية وسلامتها الإقليمية، وعرض السفير خلال محادثاته مع المسؤولين السعوديين مساعدات عسكرية للسعودية، ومقترحات بخصوص إستخدام قاعدة الظهران، أشار المسؤولون السعوديون إلى وجهة نظر الملك تجاه العرض الأمريكي، والمتمثلة بأنه يجب أن تكون المساعدة على أساس منح وليس الشراء نقداً، وبخصوص اتفاق قاعدة الظهران أكدوا أن الملك حذر من الإنتقادات الداخلية والخارجية الذي قد يوجه إليه، كونه تصرف يضر بالسيادة السعودية[11].

سعت الحكومة السعودية في التأكيد على مسألة السيادة، فيما يتعلق بإتفاقية مطار الظهران، فقد كانت حذرة من رد الفعل المحلي والعربي، وأعربت عن أملها في أن يتساهل الجانب الأمريكي في حال تناول المفاوضون السعوديون النقاط التي تمس هذا الموضوع، وبيَّنت رغبتها في الحفاظ على علاقات ودية مع الولايات المتحدة، بحيث يمكنها من الإعتماد عليها في حالات الطوارئ، ولكن مع ضرورة الحفاظ على السيادة السعودية، وأظهرت أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تستمر بها المفاوضات، هو الإبتعاد عن أي شيء يمس السيادة السعودية، وأن تكون لدى الرياض السلطة الكاملة على مطار الظهران، مع ضرورة الأخذ بنظر الإعتبار الإختلاف بين وقت الحرب والسلام[12].

لم تكن الصعوبات التي تخللتها المفاوضات من النوع التي من الممكن أن تؤدي إلى طريق مسدود، ولكن كان الدبلوماسيون الأمريكيون غير راضين على سيرها، وذلك لأن الجانب السعودي أصر حسب وجهة النظر الأمريكية، ليس على التفاوض على أساس المسودة الأمريكية المعدة بعناية، ولكن على اقتراحات مرتجلة خضعت لتغيير مستمر، ونتيجة لذلك وجدت السفارة الأمريكية في جدة بأن المفاوضات تسير في حلقات مفرغة من دون التوصل إلى اتفاق، بالإضافة إلى ذلك ورغم أن الولايات المتحدة كانت مستعدة لفعل أي شيء معقول وفق وجهة نظرها، لمواجهة المخاوف السعودية فيما يتعلق بمسألة السيادة، كان المفاوضون السعوديون على دراية كافية لحقيقة، أن قاعدة الظهران في المقام الأول ذات أهمية للولايات المتحدة كمنشأة عسكرية، وكان لا بد للطرف الأمريكي من مواجهة هذه الحقيقة بشكل مباشر كأساس لمفاوضات مثمرة[13].

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

بخصوص هذه الملاحظات الأمريكية، حاول فؤاد حمزة وكيل وزير الخارجية السعودي توضيح موقف المملكة، فأشار إلى ضرورة الإعتراف بالطابع العسكري لقاعدة الظهران، ومصلحة المملكة العربية السعودية أن يكون للولايات المتحدة قوة عسكرية في جنوب المملكة، وفيما يتعلق بتخوفات السيادة السعودية، أكد أن ردود الفعل غير المناسبة واقع ملموس ولا سيما من الدول العربية المجاورة، ووجهة النظر السعودية التي تم التعبير عنها لا تخالف جوهر الإتفاقية، لذلك ينبغي التوصل إلى اتفاق دون صعوبات غير مبررة، وأضاف لو استخدم الاتفاق الحالي كأساس، ومن ثم الإضافة أو الحذف أو التعديل عليها حسب الحاجة، تعتبر طريقة مناسبة يجب الإستمرار عليها، وأوصى فؤاد حمزة بأن تنص الاتفاقات على شروط محددة لإعادة الحقوق في وقت السلم والطوارئ والحرب، وبيَّن بأنه يجب أن يكون واضحًا أن الحقوق الممنوحة للولايات المتحدة، لن يمتد إلى قوات دولة أخرى وعلى وجه الخصوص إسرائيل، وفي النهاية أفصح أن السعودية متاحة للولايات المتحدة وهذا الأمر أكده الملك بنفسه، ولكن سيكون من الأفضل تجنب المبالغة في الظهور العسكري خلال وقت السلم[14].

حاولت الحكومة الأمريكية في مباحثاتها مع السعودية تمديد فترة الإتفاقية إلى (25) عاماً، حيث وجدتها ضرورية لأغراض التخطيط وتقديم الإعتمادات المالية، ولكن الحكومة السعودية كانت متخوفة من التزام يمتد لفترة طويلة، بإعتبارها ستجعل المملكة العربية السعودية في موقف مواجهة مع الولايات المتحدة، كما حصل لدول الشرق الأوسط مع بريطانيا، واستحسنت الحكومة السعودية أن تكون مدة الإتفاقية سنتين، مع إمكانية النظر في تمديدها إلى فترة خمس سنوات، إذا كانت هذه الفترة يمكن أن تتلاءم مع التخطيط العسكري الأمريكي، وهي تتميز بكونها نفس مدة برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية المقترحة إلى السعودية، وبالتالي ستخفف هذه المدة القصيرة من حجم المعارضة السياسية المحتملة التي من شبه المؤكد أنها ستنتج عن اتفاق مدته (25)، فقد أشارت السعودية إلى صعوبة تخيل "استعمار" مدته (5) سنوات أو حتى (10) سنوات[15].

جعلت هذه المحاذير الحكومة السعودية تأخذ بنظر الإعتبار في مباحثاتها مع واشنطن بروز معارضة داخلية، تؤثر على حالة الاستقرار الداخلي، حيث تسربت إلى الصحافة المصرية مفاوضات الطرفين في كانون الأول 1950، هذا بالإضافة إلى مطالبة العراق بإنهاء علاقاتها التعاهدية مع بريطانيا، والتي بدورها جعلت المسؤولين السعوديين مترددين من الدخول في صعوبات مماثلة، وكذلك تأثرت الحكومة السعودية بالتعنت الإيراني في مفاوضتها مع واشنطن والتي أدت إلى حصولها مساعدات إضافية بقيمة (25) مليون دولار، حيث اعتقدت أن نجاح هذه التكتيكات في إيران ستنجح مع السعودية أيضاً[16].

لم تكن الولايات المتحدة متصلبة في موقفها بخصوص فترة الإتفاقية، فقد أكد توماس ك. فينليتر Thomas K. Finletter وزير القوة الجوية الأمريكية، بأنه لا يهتم بإعادة النظر في الفترة القصيرة للإتفاقية، ولكنه يعلق أهمية كبيرة على الإستخدام الفوري والحر لمطار الظهران في حالة اندلاع أعمال عدائية[17]. وكذلك وجهت وزارة الخارجية الأمريكية سفيرها في جدة بعدم النظر في فترة أقل من (10) سنوات دون الرجوع إلى واشنطن[18].

حاول المسؤولون السعوديون خلال المفاوضات الحصول على أسلحة أمريكية، وكان الدبلوماسيون الأمريكيون مستعدون للنظر في الطلبات السعودية، لأجل تحسين الوصول إلى اتفاق مرض بشأن مطار الظهران، فقد تمسكت الحكومة السعودية خلال مناقشاتها مع الجانب الأمريكي، بالحاجة إلى تدريب عسكري شامل لقواتها العسكرية ولفترة زمنية محددة، حيث أوضحت أنها لا تريد فقط التدريب على استخدام المعدات العسكرية الجديدة، ولكنها تأمل أيضًا إعادة تنظيم كامل لقوات الدفاع السعودية، وتدريبها على كافة أنواع النشاط العسكري، وشدَّدت على التدريب كشرط أساسي في مناقشة شروط اتفاقية المساعدة العسكرية، وربطت الفترة التي يجب أن يتم خلالها التدريب مع مدة اتفاقية الظهران الجوية المقترحة، ولذلك وجدت الخارجية الأمريكية بأنه سيكون من المفيد والضروري لسفيرها في إدارته للمفاوضات، إظهار التزام فيما يتعلق بكيفية ومدة التدريب العسكري الذي يمكن تقديمه[19].

حول طلب الحكومة السعودية بخصوص التدريب الشامل، رأى وليم ميتشل William Mitchell المستشار الخاص لوزير القوة الجوية الأمريكية، تحمل بعض الصعوبات والمشاكل الشائكة، حيث سبق وأن جرى محاولات تحديدها بدقة في خريف عام 1950، بعد أن سعى الدبلوماسيون الأمريكيون في ذلك الوقت للحصول على معلومات، بشأن مراحل عمليات التدريب على مدى السنوات التي سيتم تنسيقها مع اقتناء المعدات العسكرية، لم يتمكن الدبلوماسيون الأمريكيون في السعودية من إصدار بيان ما عدا تقديم التدريب، وبعد تجاوز طلب الحكومة السعودية للتدريب إلى ما بعد التدريب على استخدام المعدات الجديدة، طلبت الخارجية الأمريكية

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

إستشارة هيئة الأركان المشتركة عما يمكن القيام به خلال فترة زمنية معينة، وبالنظر إلى عدم رغبة الحكومة السعودية في إبرام اتفاق مدته (25) سنة، قال وليم ميتشل إن القوات الجوية الأمريكية تدرس أقصر فترة زمنية للتدريب، وأضاف أن الإعتقاد السائد يؤيد فترة عشر سنوات، ولكنها ليست بالضرورة فترة نهائية، ويتعين إحالة إتخاذ أي تقليص إضافي للفترة الزمنية إلى هيئة الرؤساء المشتركين[20].

خلال زيارة قام بها جي لويس جونز G. Lewis Jones مدير مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية إلى السعودية، تسلم فيها ملاحظات من ريموند هير السفير الأمريكي في السعودية حول المفاوضات، وكذلك زار مطار الظهران والتقى مع القائد الأمريكي العام في المطار العميد ادوين ام داي Edwin M. Day، تعرف فيها على وجهة نظره الذي اعتبرها قيمة جداً، بعد عودته من السعودية التقى جي لويس جونز مع وليم ميتشل، المستشار الخاص لوزير القوة الجوية الأمريكية، وذكر له أنه من المهم التعرف على الأهمية التي يعلقها وزارة الدفاع على مطار الظهران، فرد ميتشل أن أهمية قاعدة الظهران تتزايد كل يوم في تقدير القوات الجوية الأمريكية، وأضاف بأنه حتى مع وجود قاعدة في مطار الظهران، لا تملك الولايات المتحدة ما يكفي من القواعد العسكرية في المنطقة لتحقيق أهدافها، وأن خطط تحسين واستخدام مطار الظهران كانت ضرورية للغاية، لدرجة أن القوات الجوية الأمريكية فكرت في دفع مبلغ مقطوع إذا لزم الأمر[21].

شدَّد جونز على ضرورة اختتام المفاوضات في أسرع وقت ممكن، بسبب تراجع صحة الملك المستمرة نتيجة المرض، وكذلك زيادة مطالب الحكومة السعودية مع إطالة أمد المفاوضات، وأضاف أنه من المهم إبرام هذا الاتفاق مع الملك عبد العزيز بن سعود، لأنه وحده في المملكة العربية السعودية لديه القوة والهيبة لإلزام بلاده باتفاق من هذا النوع، الذي من شأنه أن يجلب بلا شك معارضة قومية كبيرة إذا حاول خليفته ذلك، وأشار أيضًا إنه لا يشك في رغبة ولي العهد الأمير سعود بن عبدالعزيز على إبرام اتفاق من هذا النوع مع الولايات المتحدة إذا أصبح ملكاً، ولكنه يفتقر إلى التأثير الذي يتمتع به والده على شعب المملكة العربية السعودية، لذلك لن يكون في وضع يمكنه من تقديم مثل هذا الالتزام، واقترح جونز أن النهج الأكثر عملياً هو منح بعض المعدات العسكرية للمملكة، وبما أن الحكومة السعودية تعلق أهمية كبيرة على القوة الجوية العسكرية، فقد وجد أن إرسال عدد من مدربي الطيران قد يكون له انطباع مفيد[22].

ردت وزارة الدفاع الأمريكية على طلب وزارة الخارجية، بخصوص إمكانية حصول السعودية على طائرات مقاتلة، فأوضحت بأنه ليس هناك اعتراض على طائرة مقاتلة صغيرة لأغراض الدفاع المشروع، ويجب أن يتم تحديد الأنواع والكميات الفعلية من الطائرات والمواد العسكرية الأخرى، من قبل مجموعة عسكرية مشتركة ستقوم بزيارة المملكة العربية السعودية، لإجراء ترتيبات مفصلة لتنفيذ اتفاق شامل، وبخصوص التزامات التدريب المتعلقة باتفاقية قاعدة الظهران الجوية المقترحة هي ما يلي[23].

1- إنشاء بعثة استشارية عسكرية مشتركة في المملكة العربية السعودية، تتألف من حوالي (25-50) ضابط و (60-100) مجند، ومن القوة البحرية يتكون من (3) ضابط و (8) من المجندين، ومن سلاح الجو تتألف من (13) ضابط و (19) مجند.

2- تدريب السعوديين في مدارس الخدمة بالولايات المتحدة، على ألا يتجاوز خلال المرحلة الأولى من البرنامج، مجموع أفراد الجيش من (244)، والقوة البحرية من (25)، والقوة الجوية من (160).

3- تمتد المرحلة الأولى من البرنامج التدريبي لمدة خمس سنوات، ولكن تتم مراجعة البرنامج عند اقتراب نهاية تلك الفترة، في ضوء الظروف الموجودة آنذاك؛ بعض المساعدة التدريبية تستمر طوال مدة الاتفاقية.

4- يجب أن يتضمن برنامج التدريب تدريب الوحدة التكتيكية، وكذلك التدريب على استخدام المعدات.

5- يجب أن يتم وضع تفاصيل البرنامج من قبل المجموعة العسكرية الأمريكية المشتركة، بعد أن يتم إجراء مفاوضات بشأن حقوق الولايات المتحدة بشكل تكون مقبولة لها.

اعتبرت المساعدات العسكرية الأمريكية إلى السعودية ضرورية، حيث أكد وليم ميتشل أن الوصول إلى اتفاق بشأن مطار الظهران مسألة ذات أهمية كبيرة، ولها مكانة مهمة للغاية في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي، وأعرب السفير الأمريكي في جدة عن سروره لهذا التوجه، وأنه أمر بالغ الأهمية ألا تقوم هيئة الأركان المشتركة برفض الطلب السعودي، ولكن مع ذلك لم تكن واشنطن مستعدة لتسليم طائرات هجومية إلى السعودية، حيث سبق وأن أشار المفاوضون السعوديون إلى رغبتهم في الحصول على طائرات قاذفة القنابل وطائرات الاستطلاع، ولكن الجانب الأمريكي أوضح أن الشروط التي بموجبها أصبحت المملكة العربية السعودية مؤهلة للحصول على المساعدة العسكرية، تمنعها تلقائيًا من توفير أسلحة هجومية مثل طائرات قاذفة القنابل، وكذلك أشار أنه من غير

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

الضروري أيضًا توفير طائرات استطلاع، لأنه من الممكن تأدية وظيفتها بشكل جيد بواسطة الطائرات المقاتلة، وهي أكثر اقتصادية إلى حد كبير[24].

في ظل تزايد أهمية مطار الظهران في الاستراتيجية الأمريكية، حاولت الحكومة الأمريكية الاستعجال في الوصول إلى اتفاق حول مطار الظهران، فالتحق القائد الأمريكي العام في مطار الظهران العميد ادوين داي إلى السفير الأمريكي في جدة ريموند هير، للسعي في الوصول إلى اتفاق بعد إدراكها من صعوبة قبول المملكة إتفاق طويل الأجل بسبب الحساسيات السعودية، ونتيجةً لذلك كانت الولايات المتحدة مستعدة لقبول فترة أقصر، وأكدت واشنطن أنها تأمل تكون بريطانيا إيجابية تجاه هذه الفترة[25].

كان الشاغل الرئيسي للدبلوماسيين السعوديين في المفاوضات مسألة السيادة، فقد سبر المسؤولون السعوديون كل فقرة من اتفاقية قاعدة الظهران من تلك الزاوية، فتم تحديد الفترة الزمنية بـ (5) سنوات قابلة للتجديد تلقائيًا لمدة (5) سنوات إضافية، ما لم يبد أي من الطرفين إشعارًا بنيّة المراجعة أو الإنهاء قبل (6) أشهر من انتهاء فترة الخمس سنوات الأولى، عبَّر الأمير فيصل بشكل شفهي عن نية الحكومة السعودية أن تستمر الإتفاقية لمدة (10) سنوات كاملة، وأنه يمكن استخدام هذه الفترة لأغراض التخطيط، ولكن السعوديون فضلوا تقسيمها إلى فترة (5) لمرتين متتاليتين بسبب الدعاية المضادة للإتفاقية. واعتبرت السلطة القضائية في مطار الظهران من المسائل الخلافية الشائكة بين الطرفين، مع إصرار الجانب السعودي على الولاية القضائية السعودية على جميع المدنيين الأمريكيين فيها، وأيضاً على الأفراد الموجودين خارج القاعدة، اضطر المفاوضون الأمريكيون في النهاية إلى التخلي عن إعفاء المدنيين، ولكنهم توصلوا إلى تفاهم بأنه في الحالات التي يكون فيها العسكريين المذنبين خارج القاعدة، في المناطق العامة مثل (الظهران، الدمام، الخبر، رأس تنورة، إلى آخره)، ستقوم السلطات السعودية باعتقالهم وإجراء تحقيق أولي فوري معهم، ثم تسلم المذنبين إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم ومعاقبتهم، وسيرحل العسكريون الجناة إلى خارج المطار وفق القانون السعودي[26].

بخصوص الظروف التي مرت بها المفاوضات، أشار العميد ادوين داي قائد مطار الظهران بأن المفاوضات كانت صعبة للغاية، وحقق الجانب الأمريكي أكثر مما توقع، وكانت الأجواء في الرياض ودية، ولكن الحساسية المفرطة من جانب السعوديين، جعل كل موضوع في النقاش موضوعًا جدلياً طويلاً. بعد إنتهاء المباحثات بين الطرفين وإجماعهما على مسودة إتفاقية مطار الظهران، أرسل نسخة منها مع التعليقات إلى باركلي شاو Barkley Shaw، المساعد الخاص لوزير القوة الجوية الأمريكية، واقترح بإجراء مراجعة للمسودة من قبل قانونيين أمريكيين قبل التوقيع عليها، حيث وجد أن وجهة نظرهم أمر ضروري حول جميع الشروط الواردة في الإتفاقية، لأن العودة إلى التغييرات ستخضع الوثيقة بأكملها إلى إعادة التفاوض، وأوضح بأن الاستعجال في المراجعة أمر ضروري، بسبب وجود قوى داخل الحكومة السعودية لا تدعم الإتفاقية، وكذلك الحكومة السعودية نفسها غير مستقرة بالشكل المطلوب[27].

وقعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة العربية السعودية في الثامن عشر من حزيران 1951 على إتفاقية مطار الظهران ومدتها خمس سنوات، يجدد لخمس سنوات أخرى، وجاء في إعلان التوقيع أن حق الملكية والسيادة الكاملة وحماية مطار الظهران تعود إلى لحكومة السعودية، ويسمح للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام المطار لأغراض الصيانة والإصلاح وتقديم الخدمات الفنية الأخرى لطائراتها[28].

المبحث الثالث: بنود إتفاقية الظهران

تألفت الإتفاقية من عشرين مادة حول إستعمال الولايات المتحدة لمطار الظهران، نصت المادة الأولى بأنه يراد بكلمة مطار الظهران مساحة من الأرض موجودة منطقة الدمام، محددة بأبعاد قدرها خمسة أميال من كل جانب، مكونة بذلك مربعاً نقطة مركزه بناية مدخل المطار[29].

احتوت المادة الثانية على خمسة فقرات نصت الأولى بأنه بناء على رغبة الحكومة السعودية، توافق حكومة الولايات المتحدة على إيفاد بعثة على حسابها إلى مطار الظهران، لإستخدامها في تدريب الرعايا السعوديين ولتنظيم إدارة مطار الظهران الفنية، على أن يحدد عددهم بناءً على طلب رئيس البعثة وموافقة وزير الدفاع السعودي، ويعاد النظر في هذا التحديد من وقت لآخر، حسبما تقتضيه الظروف والحاجة، ويشترط أن لا يكون بين أعضاء البعثة أو غيرهم من الموظفين، شخص من غير المرغوب فيهم من قبل الحكومة السعودية، وستقدم حكومة الولايات المتحدة كشفاً مفصلاً لأسماء هؤلاء الموظفين والمستخدمين وهوياتهم، وإذا ما طلبت الحكومة السعودية عدم رغبتها في بقاء أي موظف من هؤلاء فعلى البعثة تنفيذ ذلك الطلب فوراً[30].

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

سمحت المادة الثالثة لحكومة الولايات المتحدة بإستعمال مطار الظهران، للتزود بالوقود والإستفادة من الأعمال الفنية الأخرى كأعمال الصيانة والتصليح، والطيران فوق المسارات الجوية السعودية التي تأذن الحكومة السعودية بإستعمالها، ويسمح للطائرات الأمريكية أيضاً بعمليات الإنقاذ الجوي للطائرات التي تحتاج للعون على أن تحاط الحكومة السعودية بذلك، وبخصوص عدد الطائرات التي يسمح لها بالبقاء في مطار الظهران، والتي ستستعمل للإنقاذ والعمليات الأخرى المرخص بها يحدده وزير الدفاع السعودي، ويعاد النظر في عدد الطائرات من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الظروف والحاجة[31]. بالإستناد إلى هذه التسهيلات المقدمة إلى الطائرات الأمريكية اعتبر من وجهة نظر عسكرية بحتة، إنها قاعدة احتياطية بكل معنى الكلمة[32].

أما المادة الرابعة فأكدت على عودة جميع المنشآت الثابتة والممتلكات التي استعملت في المطار، لملكية الحكومة السعودية بعد إنتهاء مدة الإتفاقية الأولى، وأن الحكومة السعودية تضع المنشآت تحت تصرف البعثة بغير أجر. ووضحت المادة الخامسة أن القيام بالأعمال ذات الصبغة الفنية الضرورية، وستقرر هذه الأعمال رجال البعثة والمختصين من موظفي الحكومة السعودية، وسمحت للبعثة الأمريكية فقط بإدارة المطار، والمسائل المتعلقة بالطائرات العسكرية الأمريكية، والأشخاص المدنيين والعسكرين التابعين لها، ولن تقوم البعثة بأي عمل غير ذلك، إلا عندما تسمح لها الحكومة السعودية بنص صريح، أما الطيران المدني وجميع عمليات الطيران الأخرى في المطار، فستديرها الحكومة السعودية وتقدم للطائرات الأمريكية التسهيلات المسموح بها في الاتفاقية، على أن تطبق الحكومة السعودية أنظمتها وتعليماتها على الطائرات المدنية الأمريكية والدولية الأخرى[33]. اعتبرت هذه المادة ميزة رئيسية للمصالح العسكرية والمدنية للولايات المتحدة، فهي وفرت قاعدة جوية حديثة في قلب الموارد النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط، وقريبة نسبيًا من حدود الاتحاد السوفييتي وعلى بعد الف ميل جنوب حقول النفط في باكو[34].

ووضحت المادة السادسة مسألة إجراء التحسينات اللازمة في المطار، ومراعاة الحكومة السعودية عدم إنشاء عوائق أو مبان حول المطار أو مدخل المدرج، وأن جميع المنشآت والمؤسسات التي تنشأ ملك للحكومة السعودية بمجرد إنشائها، وتبقى تحت تصرف بعثة الولايات المتحدة طيلة مدة الإتفاقية، ولا يحق للبعثة إزالتها، وكل ما يحل محل هذه الإنشاءات أو الموجودات ملك للسعودية، أما ما أخرج منها للإستبدال فيصبح ملكاً لحكومة الولايات المتحدة. ولا يحق للبعثة الأمريكية أن تبيع أو تؤجر أو تهب إلى جهة ثالثة أي شيء مما خول لها استعماله أو وضع تحت تصرفها بموجب إتفاقية الظهران. وأكدت المادة السابعة بالسماح للبعثة الأمريكية بإستعمال رموز مخابرات الراديو[35].

وأشارت المادة الثامنة إلى السماح للبعثة بإنشاء وصلة للسكة الحديدية، تربط مطار الظهران بالسكة الحديدية المارة بمدينة الظهران على حساب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر هذه الوصلة ملكاً للحكومة السعودية بمجرد إنشائها، على أن يكون استعمال تلك الوصلة مدة هذه الإتفاقية بإتفاق خاص. وتطرقت المادتين التاسعة والعاشرة إلى مسألة الإعفاءات الكمركية لجميع المواد المستعملة في الإنشاءات، وكذلك متعلقات رجال البعثة العسكريين وغيرها[36].

ناقشت المواد (14,13,12,11) المسائل المتعلقة بمراعاة البعثة تقاليد وأنظمة البلاد، وسلطة الحكومة السعودية داخل المطار وخارجها، وتنظيم الحراسة، وحق المملكة العربية السعودية في إتخاذ الإجراءات اللازمة حسب القوانين المحلية، ضد أي مخالفة لأنظمتها من قبل أعضاء البعثة من مدنيين وموظفين عسكريين[37].

أما المادة الخامسة عشرة احتوت على تفاصل حول الخدمات التي تقدمها الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية مقابل إستخدام المطار وتشغيله، وتتضمن إيفاد بعثة عسكرية أمريكية للتدريب العسكري للطلبة السعوديين، كل دفعة من الطلبة تتكون من (100) طالب، يتم إختيار عشرين منهم لإبتعاثهم إلى الولايات المتحدة، لمواصلة تدريبهم الفني على إدارة وصيانة المطار، وكذلك تقدم الولايات المتحدة للحكومة السعودية في حالة الطوارئ، الأدوات الإحتياطية للطائرات بما في ذلك المكائن، وتقدم البعثة خدمات الطقس والمخابرات اللاسلكية والإنقاذ الجوي، وجميع الخدمات اللازمة للطيران في مطار الظهران، وتوفر الخدمات الطبية للرعايا السعوديين المستخدمين لدى البعثة، وللأعضاء والطلاب السعوديين في بعثة التدريب التابعة للولايات المتحدة، وفي حالة تفشي الاوبئة أو الأمراض المعدية تقوم البعثة بمساعدة الحكومة السعودية الى الحد الممكن في مكافحة الحالة[38].

أشارت المادة السادسة عشرة حين إنتهاء الإتفاقية، تعيد البعثة في حالة صالحة للإستعمال جميع المؤسسات الثابتة والممتلكات والمعدات التي استعملتها في عمليات وصيانة مطار الظهران إلى الحكومة السعودية،

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

وأوضحت المادة السابعة عشرة بأنه يسمح للبعثة بحفر الآبار وبناء خزانات المياه أو سدود، لتضمن التزود الكافي من كمية الماء في مطار الظهران، وتقوم البعثة بالتضامن مع السلطات السعودية المختصة بإتخاذ الإجراءات التي يتفق عليها الطرفان، لتحسين الحالة الصحية في المناطق المجاورة لمطار الظهران. وأكدت المادة الثامنة عشرة بالسماح للبعثة التعاقد مع المقاولين لتنفيذ الأعمال المسموح بها في مطار الظهران، بموجب هذه الإتفاقية بدون قيد في إختيار المقاول، بشرط أن لا تكون شركات المقاولات أو الأشخاص الذين يعملون فيها غير مرغوب فيهم من قبل الحكومة السعودية، ويفضل المواطنون السعوديون في الأعمال والمقاولات بقدر ما يكون ذلك عملياً[39].

أما المادة التاسعة عشرة فقد نفت تماماً أن يكون في هذه الإتفاقية، ما يمكن يفسر أو يؤول بما يمس أو ينقص من سيادة الحكومة العربية السعودية المطلقة، بأي شكل كان على مطار الظهران، كما أنه ليس فيها ما يجيز بأي حال من الأحوال، ولأي سبب من الأسباب المرور أو الهبوط أو القيام بأي عمل من أعمال الطيران، فوق الأماكن المقدسة أو بالقرب منها أو فوق غيرها من المناطق المحرمة. وحددت المادة الأخيرة في الإتفاقية وهي المادة العشرين مدة الإتفاقية بخمس سنوات، تمدد لخمس سنوات أخرى مالم يخطر أحد الطرفين الآخر بغير ذلك، في مدة ستة أشهر قبل إنتهاء الخمس سنوات الأولى[40]، وقد كانت هذه الفقرة مثار نقاش حيث طالبت الولايات المتحدة أن تكون المدة خمسة وعشرين عاماً.

وتضمنت الإتفاقية أيضاً ملحق يحتوي على الشروط الخاصة بتدريب الطلبة السعوديين في الولايات المتحدة، وفقاً للفقرة الواردة في المادة الخامسة عشرة، وتألفت من خمسة فقرات، نصت على أن نقل الطلبة السعوديين من الظهران إلى الولايات المتحدة وعودتهم، تقوم به القوات الجوية التابعة للولايات المتحدة على متن الطائرات العسكرية، وتتحمل الولايات المتحدة المصاريف، أما التنقلات داخل الولايات المتحدة فستكون على حساب الحكومة السعودية، وإذا وجدت محلات السكن، فستقدم على أساس مساو لتلك التي تعطي للضباط الأمريكيين، وفي حال لم توجد المساكن فإن الحكومة السعودية تقوم بإجراء ترتيباتهم، بدون أن تتحمل الحكومة الأمريكية التكاليف[41].

يكون التدريب على حساب حكومة الولايات المتحدة، أما الملابس الخاصة ومستلزمات المتعلقة بدروس التدريب، ستكون على أساس الإعارة المؤقتة بدون تكليف الحكومة السعودية بذلك، والإمتيازات الممنوحة عادة لضباط القوة الجوية الأمريكية ستمنح للطلبة السعودية الذين سيدربون، وفي هذا الملحق تحملت الحكومة الأمريكية مسؤولية المعالجة الطبية للطلبة السعوديين، بالأسس نفسها التي تقدمها للأشخاص التابعين للقوة الجوية الأمريكية، دون تكليف الحكومة السعودية إلا بمصاريف الإعاشة[42]. فأصبح للولايات المتحدة قاعدة مهمة في منطقة الخليج بمقدورها إستخدامها، لحماية مصالحها النفطية في الخليج، وفي منافستها مع الإتحاد السوفيتي في منطقة الخليج والشرق الأوسط.

الخاتمة

تزايدت العلاقات الدبلوماسية والإقتصادية والعسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة العربية السعودية بعد الحرب العالمية الثانية، مع تنامي الأهمية الجغرافية الاستراتيجية والاقتصادية للسعودية، واستندت تطور العلاقات السعودية-الأمريكية على نمو الموارد النفطية السعودية، نتيجةً لعمليات البحث والتنقيب التي قامت به شركة ارامكو، صاحبة الإمتياز في المملكة، وبالتالي زيادة إنتاجها النفطي، دفعت هذه العوامل بالحكومة الأمريكية إلى السعي من أجل إقامة وجود عسكري في السعودية، لأجل الحفاظ على مصالحها النفطية هناك، وإيجاد حضور عسكري يمكن استخدامها في الحالات الضرورية، فاجتمعت وزارتي الدفاع و وزارة الخارجية الأمريكيتين في ظل هذه الرؤية، على أهمية وضرورة وجود عسكري أمريكي في الظهران.

خلال المفاوضات لم تضغط الولايات المتحدة لأجل فرض شروطها على السعودية، بل كانت متفهمة لوجهة النظر السعودية المختلفة، وحاولت الاخذ بنظر الإعتبار مخاوفها وتوجساتها، المتمثلة في حقوق السيادة الوطنية في المملكة، وطابع مجتمعها المحافظ والظروف السياسية التي تمر بها المنطقة، وقد ظهر بشكل واضح في بنود الإتفاقية التي أخذت هذه الأمور بعين الإعتبار، ويعود ذلك إلى العلاقات المهمة بين البلدين، ورغبة الولايات المتحدة في إتفاق يضمن وجودها العسكري، دون أن تكون لها تداعيات سياسية واجتماعية، فهي لم تهتم بالاختلافات حول المسائل الجانبية، بل ركزت على مغزى وجوهر تواجدها العسكري في الظهران، والذي يكمن في وجود عسكري فعال ومؤثر، مع أقل قدر ممكن من التداعيات والإنعكاسات الناجمة عنها.

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

الهوامش

(**1**) عمل في منصب رئيس بعثة التدريب الجوي الأمريكي بمطار الظهران في عام 1948. ينظر : **Fn, 1948, FRUS, The Near East and Africa, Part 1, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1975, PP. 1197-1200.**

(**2**) بعد أن أبرمت الحكومة السعودية إتفاقية مع شركة النفط الأمريكية "ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا"، منحت إمتياز آخر لفرع شركة سوكال "**Socal Company**" عام 1933، يحمل إسم كاليفورنيا-ارابيان ستاندارد اويل كومباني "**California-Arabian Standard Oil company**"، وعدل الإسم في كانون الثاني 1944 إلى أرابيان أمريكان أويل كومباني وإختصر بإسم ارامكو، وفي عام 1948 توزعت أسهم ارامكو بالشكل التالي شركة سوكال (30%) وشركة تكساكو (30%) وشركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي (30%) وموبيل أويل (10%). ينظر: أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، الطبعة الرابعة، بيروت، 2003، ص ص419-441.

(3) Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, June 21 1957 to July 10 1957, Vol. 103, Part 8, Washington, 1957, P. 10937; جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة: جعفر خياط، بغداد، د.ت، ص491

(**4**) د. محمد النيرب، أصول العلاقات السعودية الأمريكية، القاهرة، 1994، ص196.

(**5**) د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال 1945-1971، المجلد الرابع، القاهرة، 1996، ص15.

(6) The Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, August 18, 1945, FRUS, The Near East and Africa, Vol. VIII, Washington, United States Government Printing Office, 1969, PP. 943-945.

(7) Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, Op. Cit., P. 10937.

(**8**) د.جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص ص15-16.

(**9**) محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي 1971-1990 دراسة تاريخية سياسية، القاهرة، 2005 ، ص ص190-191؛ **Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, Op. Cit., P. 10937.**

(10) The Army Lawyer, Headquarters of Department of the Army, Department of the Army Pamphlet 27-50-266, January 1995, Washington, PP. 15-16.

(11) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Secretary of State, December 24, 1950, FRUS, The Near East and Africa, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1978, PP. 1197-1200.

(12) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, January 3, 1951, FRUS, The Near East and Africa, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1982, PP. 1017-1021.

(13) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, January 23, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1025-1026.

(14) Ibid.

(15) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, January 16, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1022-1025.

(16) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, January 3, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1017-1021.

(17) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, March 3, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1046-1047.

(18) Fn, FRUS, Ibid, P. 1046.

(19) The Deputy under Secretary of State (Matthews) to the Assistant to the Secretary of Defense for Foreign Military Affairs and Military Assistance (Burns), February 6, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1042-1044.

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

(20) Memorandum by the Officer in Charge, Arabian Peninsula Affairs (Awalt), to the Deputy Director, Office of Near Eastern Affairs (Kopper), February 9, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1044-1046.
(21) Memorandum of Conversation, by the Officer in Charge, Arabian Peninsula Affairs (Awalt), March 28, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1047-1049.
(22) Ibid.
(23) The Secretary of Defense (Marshall) to the Secretary of State, April 4, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1049-1050.
(24) Memorandum by the Officer in Charge, Arabian Peninsula Affairs (Awalt), to the Deputy Director, Office of Near Eastern Affairs (Kopper), February 9, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1044-1046.
(25) The Secretary of State to the Embassy in Saudi Arabia, May 10, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1052-1053.
(26) The Ambassador in Saudi Arabia (Hare) to the Department of State, May 31, 1951, FRUS, Ibid, PP. 1053-1055.
(27) The Commanding General, Dhahran Airfield (Day), to the Special Assistant, Secretary of the Air Force (Shaw), 2 June, 1951, FRUS, Ibid, P. 1056.
(28) The Department of State bulletin, Vol. XXV, No. 630, July 23, 1951, P. 150.
(29) United States Treaties and Other International Agreements, Part 2, Volume 2, 1951, Washintong, 1952, P. 1466.
(**30**) جريدة أم القرى، العدد (1370) 13 تموز 1951، ص1.
(31) United States Treaties and Other International Agreements, Op. Cit., P. 1467.
(32) Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, Op. Cit., P. 10938.
(33) جريدة أم القرى، المصدر السابق، ص1.
(34) Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, Op. Cit., P. 10938.
(35) United States Treaties and Other International Agreements, Op. Cit., P. 1468.
(36) Ibid.
(**37**) جريدة أم القرى، المصدر السابق، ص2.
(38) United States Treaties and Other International Agreements, Op. Cit., PP. 1470-1471.
(**39**) جريدة أم القرى، المصدر السابق، ص3.
(**40**) المصدر نفسه.
(41) United States Treaties and Other International Agreements, Op. Cit., PP. 1470-1472.
(42) Ibid.

المصادر

أولاً: وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المنشورة:

1- FRUS, Diplomatic Papers, 1948, The Near East and Africa, Part 1, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1975.
2- FRUS, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Vol. VIII, Washington, United States Government Printing Office, 1969.
3- FRUS, Diplomatic Papers, 1950, The Near East and Africa, 1950, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1978.

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

4- FRUS, Diplomatic Papers, 1951, The Near East and Africa, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1982.

ثانياً: منشورات الكوكونكرس الأمريكي:

1- Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, June 21 1957 to July 10 1957, Vol. 103, Part 8, Washington, 1957.

ثالثاً: منشورات وزارة الخارجية الأمريكية:

1- United States Treaties and Other International Agreements, Part 2, Volume 2, 1951, Washintong, 1952.
2- The Department of State bulletin, Vol. XXV, No. 630, July 23, 1951.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة:

1- أليكسي فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين، الطبعة الرابعة، بيروت، 2003.
2- د. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها الى الاستقلال 1945-1971، المجلد الرابع، القاهرة، 1996.
3- محمد محمود الطناحي، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي 1971-1990 دراسة تاريخية سياسية، القاهرة، 2005.
4- د. محمد النيرب، أصول العلاقات السعودية الأمريكية، القاهرة، 1994.

خامساً: الجرائد:

1- جريدة أم القرى، العدد (1370) 13 تموز 1951.

References

First: The published US Department of State documents:

1- FRUS, Diplomatic Papers, 1948, The Near East and Africa, Part 1, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1975.
2- FRUS, Diplomatic Papers, 1945, The Near East and Africa, Vol. VIII, Washington, United States Government Printing Office, 1969.
3- FRUS, Diplomatic Papers, 1950, The Near East and Africa, 1950, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1978.
4- FRUS, Diplomatic Papers, 1951, The Near East and Africa, Vol. V, Washington, United States Government Printing Office, 1982.

DOI: 10.33193/JALHSS.63.2021.383
ISSN online: 2414 - 3383
ISSN print: 2616- 3810
مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع
Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences
www.jalhss.com
Volume (63) January 2021
العدد (63) يناير 2021

Second: The American Coconkers Publications:
1- Congressional Record, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, June 21 1957 to July 10 1957, Vol. 103, Part 8, Washington, 1957.

Third: The US State Department's publications:
1- United States Treaties and Other International Agreements, Part 2, Volume 2, 1951, Washintong, 1952.
2- The Department of State bulletin, Vol. XXV, No. 630, July 23, 1951.

Fourth: Arabic and Arabized books:
1- Alexey Vasiliev, History of Saudi Arabia from the Eighteenth Century to the End of the Twentieth Century, Fourth Edition, Beirut, 2003.
2- Dr. Jamal Zakaria Qasim, Modern and Contemporary History of the Arabian Gulf, The Evolution of Political and Economic Conditions in the Arab Gulf Emirates and their Reach to Independence 1945-1971, Fourth Volume, Cairo, 1996.
3- Muhammad Mahmoud Al-Tanahi, The United States of America and the Arab Gulf 1971-1990 Historical and Political Study, Cairo, 2005.
4- Dr. Muhammad Al-Nayrab, The Origins of Saudi-American Relations, Cairo, 1994.

Fifth: Newspapers:
1- Umm Al-Qura Newspaper, Issue (1370) July 13, 1951.